



[illegible]

والمستند

كما نقل الكفاية وقال صاحب النسخة رأت في موضع آخر أو قال الرجل لا يرسو  
 شريك فانه ثبت فقال لا أفعل ان انكره اصلا بكفر وفي نسخة الامام ابراهيم ايضا  
 أو قال جعفر رسم است وبعثنا انما نأجور ند ومنت نشو بينه ان قال لها  
 تهاو نأنت بكفر وفي مجموع النوازل به كما رايد سبب است يكونه استحقاق  
 بانته من قال بغيره سبب است كروه وكنت وري وكرهون الكفنة أو قال است  
 رسم است سبب است كرون وولها رز بر كروي ورا ورون ان قال ذلك  
 بنسبيل المصنف سبب رسول الله يكفر من الكفنة والبريل والمرأة ان ينقل من غير  
 فانه الى مذهب ابي حنيفة روي عن علي بن الحسن وكنى بالكلمة في مسند واحدة نقل  
 يكن ذلك من اهل البيت ولو ان رجلا من اهل البيت او ترك مذهب في مسند  
 او في اكثر منها باجتهاد فلو وضع له دليل الكتاب او السنة او غيره مما اتفق عليه  
 طوما ولا يظن موافق كان ما جودا محمدا وادعوا في سنة منه وكذا كان فقال ائمة  
 المتقدمين فانما الذي لم يكن من اهل البيت نقل من قول ابي قول من غير دليل  
 كقول لا يرفق من اهل البيت وشو منها فهو مذهب الامم المستوجب للقبول  
 واقتضوا لا يفتي بغيره في الدين واستغفاه به في مذهب من الا ورحمة  
 المتقدمين في زمانهم اصحابنا اذا استنبط من مسالته وسئل عن واقعة ان كانت  
 الحسنة مزمنة من اهل البيت في الروايات الظاهرة فافادتهم فانه يميل اليهم و  
 يفتي بغيرهم ولا يفتي بغيرهم بما فيه وان كان محتملا متقنا لان الظاهر ان يكون الحق  
 مع اصحابنا ولا يبدل وهم واجتهاد ولا يبدل اجتهادهم ولا يغير اهل البيت من  
 بينهم ولا يميل عنه لانهم عرفوا الالة وبعث اهل البيت وبعثت وبعثت  
 ان كانت الحسنة محتملا فافادتهم اصحابنا فان كان في حيزه روي عن اصحابنا  
 ياخذ بغيره انما لو قور انشر اية الشماخ اوله الصواب بينهما وان عالف اما حصة  
 حجابهم في ذلك فان كان اخلاقهم اخلاق عهدهم وراثي كالتعاضد وظهر الالة  
 فان يقول صا حبيب لشرف احوالها سن وفي النسخة والجملة اجتهادها  
 لا يبعد لما روي عن علي بن ابي طالب وبعثت في ذلك قال بعضهم في حيزه حجة ما افضى اليه  
 بانه وكافة في الدين المبارك ياخذ بقول ابي حنيفة ويكلموا في اجتهاد  
 ان بعضهم من اولئك من غير مثال فيصيب بالثمانية ويخطي بالبقية فهو محتمل  
 قال بعضهم لا يبعد للاجتهاد وحفظ المسبوط وخرقة النجاسة والنسوة وحكمكم

والمستند

المستند

والمستند



[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

6





الصحة والطلب في قراءة القرآن من شرح صحيح وان كانت حجة في سائر الامور  
لانها كانت احسن انما جاء الامام احمد في كتاب الله حجة من شرح الطبري في  
كل انا وفي الذهب والفضة ليس بمرده الاكل فيه والذهب منه والفضة منه  
من الوجه رجل كان اول امرأة كالحديث او من الفاس والفضة والذهب  
كانا اذا كانت الاواني من الذهب والفضة فانه بكرة ومنه وان السيف او كان على  
الذهب والفضة فلا بأس به وكذلك المنطق المفضة لان الاثر قد وجد في فضة  
في الصلاح وهذا في قولهم جميعا اما السيف المفضة والتمام والصلاح والكمال فافضل  
نقد ذكر الكفر في تحقير عن ابي يوسف كره ذلك كذا في قول ابي حنيفة في نقد  
لا بأس به اذا كان نقود في الصلاح لا على الذهب والفضة من الفاس ولا بأس به في  
المنطق والصلاح ولا على السيف بالفضة في قولهم وكره ذلك بالذهب عند البعض وهذا  
ان كان يخلص منه الذهب والفضة اما التحويت الذي لا يخلص منه الذهب والفضة  
فلا بأس به عند الكل ولا بأس به بما هو في الذهب والفضة وكبره الياس في منظر الذهب والفضة  
التحويت وهو ان يجعل الذهب ما يخلص لا يخلص بعد ذلك لا بأس به في الصلاح لان الذهب  
والفضة بالتحويت يصير في بعض المستملكة لا يري انه لا يمكن تحقيره فكان الحكم كالمردوم  
في التحويت ولكن التعديل في التحويت هو في حق الفاس والفضة ايضا وذلك تقدير رغبة  
الاصحاب واورثهم من النصائح شرح المتفق في شروط الفضة ابي العيث من على الفضة  
على التحويت وسلم انه يوقف المشور ضا به لم يصير انما يخلص منه وكذا ذكره في التحويت  
الفضة في التحويت لا على من ثم عادت شوي وكان في التحويت انما ذكرنا في التحويت  
المشور التحويت في التحويت لا على سلام كان يخلص به وانما في التحويت  
بعد البطل كانت التحويت والافلا والعشر لاهل لاهل وسره التحويت لم يتحقق وهو الاصل  
الطهارة وكذا كان التحويت في التحويت التحويت التحويت في التحويت على سبيل الاصل  
ولا يشترط يكون ما يخلص من الاسلام مشور وسره التحويت ما يخلص منه في التحويت  
سباح است ذرير انك كثر وانما في التحويت كثر من المطلوب من التحويت في التحويت  
في التحويت ما يخلص منه التحويت وسره حال سبيل التحويت واورثوا كثر في التحويت  
متغير التحويت است وشيخراك شده است في التحويت ابي العيث وسره في التحويت  
انما كانت لا سمر الا في التحويت لان المسافر في التحويت ابي العيث منه التحويت ما يخلص  
ذلك وان لم يكن فيه فدية وطهارة التحويت او اسمر ما يخلص هو افضل يكون قوله

[illegible]







بجانب

والا تار با منو حیدر با کین در احوال رشتی در انوار معنی حق تعالی محمد بن ابی بکر من انکسب من  
انشرایع نقد بطلی قور لار الا الله من بعد انکه و الله و کلام با کل من انکسب من انکسب من  
نحو المسیر بالاساطیر ایضا اصل لها و انشاء و کان ابن عباس و ابن مسعود و انکسب من انکسب من  
انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من  
وسم ما من رقی بر فی حوت بالانرا لایست الله علیه شیطان من انکسب من انکسب من  
والا فخر علی هذا المنکب فلا یزالان یضربان به بار علیما حتی یکنون هو الذی یسکت و یقر  
والا معنی یکنون ان معنی علیه السلام لا رجع فیض فی انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من  
بر کینون حول المعنی و یقر یون الدفوف و الکفر اسیر فقال هذا صوت الفتنه من رباته  
انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من  
من یضرب بالیو انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من  
او باطلی یبدو و هر که یبدو و یضربان سیر و در اند در مذهب ابان بر دی  
کنده شود و هر که یضربان سیر و در اند در مذهب ابان بر دی  
بر کلام ضای فوسه کرد و داشت بک فوی انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من  
ان انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من  
محمد بن ابی بکر رقی حوت بالانرا لایست الله علیه شیطان من انکسب من انکسب من  
انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من  
وسم ما من رقی بر فی حوت بالانرا لایست الله علیه شیطان من انکسب من انکسب من  
والا فخر علی هذا المنکب فلا یزالان یضربان به بار علیما حتی یکنون هو الذی یسکت و یقر  
والا معنی یکنون ان معنی علیه السلام لا رجع فیض فی انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من  
بر کینون حول المعنی و یقر یون الدفوف و الکفر اسیر فقال هذا صوت الفتنه من رباته  
انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من  
من یضرب بالیو انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من  
او باطلی یبدو و هر که یبدو و یضربان سیر و در اند در مذهب ابان بر دی  
کنده شود و هر که یضربان سیر و در اند در مذهب ابان بر دی  
بر کلام ضای فوسه کرد و داشت بک فوی انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من  
ان انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من انکسب من



تندب

کتاب

[illegible]

[illegible]

اولى ولبها رخص من شدة الحاجة فلا يشترط عند الشافعي ربح المصالح فليحرم من  
 فذلك ثم يشرح اصول الفقهاء وشرط الادب كما دارقش كلب ميسر من اصول الى  
 الصفا فقال اهل السنة والجماعة بان كل ما كان من المصالح فهو حرام وكذا كل  
 ما كان من الرخص وكل ما كان من المصالح فانه يكون حراما لا انفسه فانه اهل السنة  
 وطاعة في سنة وسنة فانه دله ان في سنة سنة عليه السلام انه قال ما انا  
 الله ووالله وشرع الله رسل عليه قوله تعالى انما نطقناكم حراما وانكم اليها  
 لا ترجعون والله رسل على انما نطقناكم حراما وانكم اليها لا ترجعون والله رسل  
 حراما وقوله حرام قال انما نطقناكم حراما وانكم اليها لا ترجعون والله رسل  
 ان كل ما كان حراما وما كان حراما الله في كل الله وويل عليه ما روي عنه عليه السلام  
 يضرب الاكل يضرب الطيب ولا يجوز في اليد وربه الطيب في يضرب في الطيب وشرع  
 الى حقه يجوز ان يضرب يد وربه الطيب في الاكل ما روي عنه الامام شهاب بن ابي  
 بن نواير البصري في وجه من ابي نصر الله بوجه من فاضل بن ابي نواير في من سمع  
 انما المصنف اذ في غير المصنف او في غير المصنف او في غير المصنف او في غير المصنف  
 من تدانيه انما البنا انما البنا انما البنا انما البنا انما البنا انما البنا انما البنا  
 لا يجمع ولا يقبل الله فانه لا يجمع ولا يقبل الله فانه لا يجمع ولا يقبل الله فانه لا يجمع  
 انقل والا يضرب عند قوله عليه السلام من يدلي دية فاقطعه فان قد قتل من  
 الاسلام كره ذلك ولا يشع عليه من انما البنا انما البنا انما البنا انما البنا انما البنا  
 بالصفحة ما يخصه بغيره واشتدوا بالهوى والرقص والدمع لا انفسهم من المصنف  
 اقترعوا الله كره باوسن ان كان انما البنا انما البنا انما البنا انما البنا انما البنا  
 فطعن منهم عن البنا فقال اما في الاذي في البنا في البنا في البنا في البنا في البنا  
 اجبت من الطيب ان في اولى وفي ضابط الاضابط بل يجوز الرخص في المصالح  
 لا يجوز وذكر في المصنف انما البنا انما البنا انما البنا انما البنا انما البنا  
 المرفق وذكر في المصنف انما البنا انما البنا انما البنا انما البنا انما البنا  
 شابه الله وانما البنا انما البنا انما البنا انما البنا انما البنا انما البنا انما البنا  
 المصالح المصالح المصالح المصالح المصالح المصالح المصالح المصالح المصالح المصالح  
 انما البنا انما البنا انما البنا انما البنا انما البنا انما البنا انما البنا انما البنا  
 المصنف من المصنف من المصنف من المصنف من المصنف من المصنف من المصنف من المصنف



[illegible]

لعظم الله من العوارف وقد نقل من الشافعية رواية قال في كتاب القضاء والقضاة  
 لو كرهه يشهد بالباطل وقال من استكثر منه سفيح ثم روي عن رسول  
 جليل عليه السلام انه قال كان ابلس اول من ناع واول من قنع وروي عن  
 عبد الله بن مسعود انه قال القضاة ينبت الشقاق في القلب وروي عن  
 مرقية بن محمد بن جبريل بن قيس بن جابر بن شاذان قال لا تسبح الله تكلم الا لا تسبح الله  
 تكلم وقال فضيل بن عياض القضاة ورقة الزمان وعن الحسن بن عمار  
 لا تقبل بخطه فربما يقال بعضهم اياك والقضاة يربطه الشبهة وانما فتوب من  
 امره ولا يعمل ما يعمل السكر وهذا الذي ذكره القائل صحيح لان ابلس الموزون  
 يفتن بالقضاة والاولاد انما يستحسنون ما يحب ابلس عند السماع فانهم يمكن استجوابه  
 من الغيرة فبالاصابع والتصديقات والقصص والقصص يفتن القضاة في العمل به  
 العقل وقال بعض الشافعية انما بين القضاة والموثقة بانهما في صنفين فنفروا  
 صنف مصنفون وصنف يفتنون في الحكم العقل فنفروا عن العمل بقضاة الصوفية  
 الاجتناب عن مثل هذه الاجتماعات والقضاة مواضع التزم من الاثار في هذا باب  
 الشافعية ومن اظهر الوجه والسكر ولا يستقيم لانهما ولا يفتن القضاة في العمل به  
 بعيد ثم الله قد دمه واما القضاة في الاثار فاجابوا من شارب شراب القضاة  
 والصحيح والرباب وسائر المعارف في ابي القاسم بن الاثير والمجاهدين في  
 واستماعه فقد اولو قبح سمع ولم يقصد لم يكرم والورع النجاشي منه واما هو عفا  
 القضاة وكذا السرا ومصرح به الموقوف في قبحه والاحكام وما يضر به الا الاثار  
 حرام بخلاف ما في شارب القضاة والفتنة في قبحه القضاة والاثبات كذا في  
 الذي يقال في ابي القاسم لانه من شارب القضاة والفتنة في قبحه القضاة  
 الشافعية راجع لا تفيد القضاة في قبحه القضاة والاثبات كذا في  
 وعينه كمنوف القضاة في قبحه القضاة والاثبات كذا في  
 الاثار التي تضر به من شارب القضاة والفتنة في قبحه القضاة  
 من القضاة في القضاة في قبحه القضاة والاثبات كذا في  
 حقيقة كثر من القضاة في قبحه القضاة والاثبات كذا في  
 او سجد رجا كان في قبحه القضاة والاثبات كذا في  
 السجدة في قبحه القضاة والاثبات كذا في

الفتنة

التي كانت مباحة في الاصل او الكفر لم يوجب في زمان والديس على صحتها طاعة الله  
انه قد امر الله بكثرة السجدة ادم ولا يكون ان يكون الكفر مأمورا به ثم تكلم الله  
ان يسجد ملائكة كانت لمن عبادهم فالو كانت يد الله ولكن التوجه الى ادم كان  
مخفيا وكثيرا ادم لا يرى انه يستعمل الكعبة في الصلوة والصلوة لله تعالى  
والوجه الى الكعبة نشرها فكعبته كراهته وقال بعضهم قابل كانت السجدة لادم  
بما هو في الجنة والكرام لم تكن تحت ذلك بقوله عليه السلام لو امرت احد ان يسجد  
لا احد يا امرت المرأة ان تسجد لزوجها واما الاثم فلا تهازل كعبته ما هو محرم وممنوع  
وارتكاب محرم بوجوب الاثم والديس على صحتها طاعة الله في واقعات السلطنة  
ومررتا اذا قال اهل الحرب لمسلم اسجد لله لك ولا تقاتلك قالوا فضل له ان لا يسجد  
لان هذا كونه ضرورة والفضل ثلاث ان لا ياتي باهو كونه ضرورة وان كان في حال  
الكرام وان اراد ان يسجد لله التوبة فلا تقاتل ان يسجد لان في السجدة كونه  
المسئلة بوجوبه ما ذكرنا فحينئذ يسجد للسلطان فيجب وجوب التوبة ان لا يسجد في السجدة لله  
التوبة فان يسجد لله العباد للسلطان او لم تكفره التوبة فقد كثر في اهل الكلام في  
السجدة فيشا الى الامانة والسلطان او الفقرة وان كرهه لا تشبه بغير السجود  
وكان في السجدة والفضل العاوي من العبادية والجنات ان من يسجد للسلطان  
يجوز التوبة في كونه هو ابد الله في شرح الهداية يكون هذا في غير الاصل  
واذا لم يكن في الامانة ولا يكون السجود بالجماع ثم التوبة السجدة اما سجدة التوبة  
والتي كانت مباحة في بركة من قبل الله في شرف لا يكون ان يسجد لغيره  
الاجابة ومن فعل ذلك فقد كثر في كلام الله تعالى اذا اسجد هو لا وجهه  
فوكبيره من الكبار وهل يكفر قال بعضهم كيف مطلقا وقال بعضهم هذا على وجهه ان  
اراد به العباد كثر وان اراد به التوبة لم يكفر ويكره عليه ذلك وان لم يكن له تسليط  
عند الكفر اهل العلم ما تفضل الارض فهو قريب من السجود الى الله اخف من وضعه في  
الجنات على الارض من القواوي الصوري ان اسجد للسلطان التوبة لا يكفر الله  
بسبب ذلك في السير الكبير اذا قيل اسجد لله لا تقاتل ولا تقاتل ان لا يسجد  
وان اسجد لله لا تقاتل ان يسجد علم ان السجدة لله التوبة لا يكون كذا اذا  
كان حاجبا من قسرة الكثرة في السجود للسلطان سبيل العباد في الفقرة على سبيل التوبة  
كما سجدة التوبة لادم عليه السلام والوجه في روافده لا يكون ان يتلف

الارض والسموات فانه قد اراد ان يكون رجا ان ما هو به وضع الوجه على الارض  
وكان قد سجد وتكلم لا دم عليه السلام في الصحيح ان لو كان عليه السلام قد سجد في  
سجود التوبة كان في الدنيا منتهى ثم سجد لقوله عليه السلام سليمان بن عبد الله  
لا ينبغي لخلوق ان يسجد لاحد الا الله ثم استغفر الشرا بدي وكتبه الامام جعفر  
باسم الله والصلوة والسلام في اليوم الذي سجد فيه تكبیر سجدة بعبادة  
وسجدة بعبادة في يومه يوسف راجع من سجدة بعبادة واما سجدة بعبادة  
واشياء وراثة اجد است وراثة في مشيخ ورثته سجدة وكتبه مشيخ  
شبه و السلام و صلواتي على من سجد في سجدة وكتبه مشيخ  
باعتد لان السجود لا دم عليه يوسف و اني قيل سليمان بن عبد الله  
على لسان نبينا عليه السلام و سلم في سجدة و السلام في سجدة و السلام في سجدة  
ان اراد به العباد لا يكون وان اراد به التوبة لا يكون ثم تصاب الفقه و اما السجدة فقولوا  
ايضا بانه في سجدة و لا يكون في سجدة بعبادة و قال اكثرهم المسئلة في التفسير ان  
اراد به العباد لا يكون وان اراد به التوبة لا يكون و انما قيل الارض هو قريب من السجود  
لانه اخف من وضع اليد و الجنب على الارض في سجدة فلو قيل رجل الارض بين يدي  
اعلم ان صاحب السلطان فليعلم انه لا يكون في سجدة بعبادة لا التوبة و اما السجدة فليعلم  
كثير من الجهل في سجود بين يدي المشيخ قال ذلك حرام قطعا بكل حال حوا كما كتبه  
على الفقه او على غيره و مساو فسد السجود له و قد افعل منه ثم تغيره و قد تغيره  
ولا يتجه بعضهم بعبادة اربابا و ان قال فليعلم انه في سجدة بعبادة  
هو لا في التوبة و قد سألهم في معاصي الله في سجدة بعبادة لا في سجدة بعبادة  
في سجدة بعبادة و قال عليه السلام من اطلع مخلوقا من سجدة بعبادة فليعلم انه  
في سجدة بعبادة و انما السجدة بعبادة بعبادة بعبادة بعبادة بعبادة بعبادة  
ما تدر ان الله سجدة بعبادة بعبادة بعبادة بعبادة بعبادة بعبادة بعبادة  
ان السجود لا يكون في سجدة بعبادة بعبادة بعبادة بعبادة بعبادة بعبادة بعبادة  
شعبه في سجدة بعبادة بعبادة بعبادة بعبادة بعبادة بعبادة بعبادة بعبادة  
وضع الوجه على الارض و قد كان في زمن الاول سجدة بعبادة بعبادة بعبادة بعبادة  
الا انما هو التفسير و لم يكن وضع الوجه على الارض في سجدة بعبادة بعبادة بعبادة  
ثم التفسير انما هو سجدة بعبادة بعبادة بعبادة بعبادة بعبادة بعبادة بعبادة

سجدة









واما ان يصرح بان يتخير بها ولا يكون الملك له فيها ثم يملكها لان هذا  
 بشرط صحيح عند ابي حنيفة لان شرط ملكه ان يرضى الا بان لا يملك ما لا يملكه  
 من ارضه بام بالملك فلا يملكها ما لا يملكه من ارضه لان الشرط باطل في ارضه  
 لان ارضه لا يملكه الا بملك او يملكه لان لا يملك ارضا من ارضه من غير  
 يصرح بان يصرح بان يتخير بها ولا يكون الملك له فيها ثم يملكها لان هذا  
 بشرط صحيح عند ابي حنيفة لان شرط ملكه ان يرضى الا بان لا يملك ما لا يملكه  
 من ارضه بام بالملك فلا يملكها ما لا يملكه من ارضه لان الشرط باطل في ارضه  
 لان ارضه لا يملكه الا بملك او يملكه لان لا يملك ارضا من ارضه من غير  
 يصرح بان يصرح بان يتخير بها ولا يكون الملك له فيها ثم يملكها لان هذا  
 بشرط صحيح عند ابي حنيفة لان شرط ملكه ان يرضى الا بان لا يملك ما لا يملكه  
 من ارضه بام بالملك فلا يملكها ما لا يملكه من ارضه لان الشرط باطل في ارضه  
 لان ارضه لا يملكه الا بملك او يملكه لان لا يملك ارضا من ارضه من غير

۱۰۰



[illegible]

[illegible]







[illegible]

فانما جاءه الراسخ من رجل ثم باهر ثانيا ثم غيره قبل ان يجيبه المحدثين فانما هو  
الضابط اجازته لان الاول هو خوفه والموقوف لا يمنع توقفه الثاني في بيان ابي  
الاولى ان اجازته و اجاز ابي الشيخ ان اجازته من التمسك به ولو رجع رجلا  
رجل من رجلين حاز ثم المحدثين ان يجيبوا الراسخ فينبغي ان يجيبه المحدثين و ان ياتي  
و زعمه ولو كانا المحدثين انفسنا سنكون احدهما دونه للاخر حينئذ الكل حتى سنكون  
دونه كذا الراسخ انما كانا في احدهما حيث للمحدثين حينئذ الكل حتى يكون  
الاخر لو مات الراسخ وعبد و بقي في عالم المحدثين اعقابا لرجل من سائر الزمان ولو  
اوى الدين او غيره ثم ملك الراسخ يد المحدثين يسترد ما اوى الا لا يرد ولا  
قدر فقهه الراسخ فلا يسترد الا ما اوى ولو ملك الراسخ بعد سلطان الراسخ ابرار او  
نحوه فملكه ائمة استمناطه فانما في روحه ولو رجع المحدثين ثم اوى منتهى احداهما  
قبضه حتى يكونا منتهى الاخر و في رواية له ذلك و منتهى ما يجيبه روان لم يسم فسم  
الدين على قبحها ثم الراسخ من السؤل ولو ارجع رجع من رجع من رجع من رجع  
واحد اجازته من الكثرة و تقع الزيادة فيمنعه ان لا يفي الراسخ من الكثرة لا يفي الزيادة  
في الدين على وجه يقابل في الراسخ انما نفس الدين فيمنع له و سبب حاله لكن  
جميع الراسخ انما زادوا له بكتاب في صورة رجع رجع عبد اجازته و فقهه ما بان ثم  
اختلتم المحدثين ما في اوى و يجعل العبد سعة ما بين ما في لا يفسد عليه ما بين  
انما في من اذ انما العبد مستقر الدين الاول و بينه الدين على راسخ على انما في  
**كتاب احسن** يا شمس شرح الطحاوي انما في العبد اذ اقله فقهه صورا  
بغير صفة او لغة ولا ما لا يكون انما في فيه اهل الكمال كالسوط و نحوه هذا هو شمس  
بالاجماع الا انما في العبد من مات فداشه الله عند ابي شمس روح و عند  
هو عدم الشريعة اذ انما في سوط صفة و ابي في الفرائض من مات فداشه الله  
هو قول ابي يوسف و محمد روح على قول بعض المشايخ من الفريضة و عندنا فقهنا  
عليه من الفرائض و لو قيل هو صفة او صفة او سولي و لغة او مكره او سائر  
ما لا يقبل به ما ينفوسه الله في كلهم صفة او سولي او لغة او مكره او سائر  
لا تصح عندنا حلا لا ينفذ روح من الفرائض و لو فقهه بالسوط و كذا الفرائض  
حتى ما لا يجب القصاص عندنا من الفرائض باب ما كانه اذ انما في انما بالسوط  
الصغير و ابي في الفرائض حتى ما لا يجب عليه القصاص و عندنا لا يجب من الفرائض



[illegible]

الم

كان ان العهد لو ضرب به فمعه بقتله فهو عهد من امة خيرة ولو عثر به بالجد يد لا يجب  
الانقضاء ولو مات من تركه كانا عهدا يجب انقضاء من حراثة انما انقضت اهلها من  
شقي بعض رجل وكانا يوشع عبده يوما او بعض يوم في الاخرة و ضرب بقية انقضاء  
بما اولى ويؤخذ انما في عهد المبسوط واذا قتل الرجل ونجس له ولي الا ان سلطان  
يملكه نام ان يقتل من قاتله لقوله عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له وقال عمر  
ومر قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا اى ان استيفاء انقضاء بعض من قالوا  
هذا على قتل من قتل ابي خنجر رج ومحمد فاما على قتل من قتل ابي يوسف رج لا يكون  
حق القتل لانه ذكر في كتاب الحقيقة فقال اذا قتل الحقيقة هذا اهل السلطان  
ان يقتل قاتله فاما عند ابي خنجر رج ومحمد رج له ذلك وعند ابي يوسف ليس له  
ذلك كنه كنه ههنا وقال بعضهم لابل هذا الجواب عندهم جميعا لانه قال اذا قتل  
الرجل وليس له ولي الا السلطان والحقيقة لا يخلو عن ولي ان كان ولدا ارشد وخال  
وليه وان كان ولدا انما خالام ولية لقولنا في انقضاء من لا يتولى مع قوم  
المعقود الويل لهذا قال ليس له ذلك فاما اوجه المسئلة ههنا انه ليس له والى  
السلطان قال وليس له ان يقول ان حق القضا ليس بسلطان السلطان انما  
مقتضى المسلمين الا انه لا يكون له ان يقول ابل استيفاء هذا انقضاء من قام الامام ثم  
ثم بغيرهم فلو لم يكون في ذلك ترك من المسلمين وحق الامام ولا يهتدى به من  
ايعا له الام ولا يهتدى به الا ب على الصغير والاب اذا اخطى قضا صا لم يكن له ان يقول ههنا  
اولي و منه اذ وجب القضا من ليه وليس له ولي في السلطان ليس له ان يقول  
القضا من الصغير وهذا في ذلك لان السلطان ولاية اخس من ولاية الاولاد والملا برى ان  
امام احد من الاولاد و بالى ليس له حق التفرج ولو اوجبه ابل برجل يلتمس بغيره من  
القضا ان يزل وليس للقضا ان يزل و به الاب نهى على ان ولاية اخس من ولاية  
الاولاد ثم و به انه في مقدم على السلطان ليس له حق استيفاء القضا من بغيره كنه  
ههنا فان في السلطان لا يبعث مقوده وان كان يكون على اليد لانه في هذا ضعف  
المعقود بمسألة لا يهتدى به هذا كنه من امة خيرة واذا قتل الرجل عهد اولى ليس له ولي السلطان  
ان يقتله قضا صا قال عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له واذا قتل الرجل عهدا له  
على ملكه ان يقتله اقل قضا صا قضا القضا بالانقضاء من قتل بعض و يقتله بالسيف  
في رقبته قال عليه السلام لا تقول الا بالانقضاء من المبسوط ام الولد اذا قتل ولدا

فانها تقتل ولا تنج عليها لانها متعده من ويره فتقتل لموتة وقتها ليست بوحشة  
حينئذ يقال فانها تقتل في وقتها فتقتل مما لا يحد الحية وهذا اذا قتله خطا وانما اذا قتله  
قصد ان لم يكن مبيها ولم يله فانه يقتل لانها مبيها وقتها لم يله فانه يقتل كما لا يخفى  
وان كان كان له وقتها فانه يقتل لان انبها ورثه انقصا عليها ولا يقتل الا ما ولد  
فلا تقتل مولد ايضا ويجب عليها ان ينج في وقتها لموتة لان انقصا سقط حكم  
يقتلها لا وقتها ايضا واذا وجب على الرجل ان ينجها من قتله ولي المدم بسيف او سحر  
او حجر فانه يقتل فانه لا ينج له اطلاق نفسه وقتها انتف الا انه احتياط في الهبة  
والنجاة بوجوب عليه شيئا مما لا ينجى واسباب اذا قتلت ام المولود سببا او بها فانه  
فانه لا تقتل ولا تنج عليها ولا يرش لانه ليس بمولود ان يقتل والده ولا والده  
من الكلاصة وفي المتن رجل يخطب رجل فطره فقتله سبع لم يكن عليه خود ولا دية لكن يوزر  
ويكسب فيه موت وعند ابي حنيفة ربع عليه الدية من شريح الطحاوي قال فلا تنجى بهن  
والله دونه فبها جهنم والله على الولد في نفسه ولا يهاج ونها على حاله من الاول والثاني  
في ذلك الدية لا ما سواها الا بواجب وانما اذا قتل الابن فانه يقتل فانه يقتل فانه يقتل فانه يقتل  
اسلام لا يهاج والله دونه ولا السيد بعد ويجب الدية في ما لا ان يهاج والعاقة  
لا تقتل الا بعد الا ان انقصا سقط عيشته ويجب الدية في تحت سنين لانها وجبت لا  
لانها على وقتها كذا الام وان تحت ما لا يهاج ولا ورث القاتل مريض المدم بان قتل ابيه  
او بغيره ثم مات ابوه عن اثنين احداهما قاتل فميت نصف الدية لما فرقه اذا كان في الورثة  
ولد القاتل باقية فقتل امرأة عمه او تركت ابنته احداهما قاتل فميت نصف الدية  
من المقتل ولو كان احد الورثة ولد القاتل وان سقط انقصا ويجب الدية  
من الكبر في كل حال ويجب به انقصا فدية ذلك في مال المدة دون عاقلة من النجاشي و  
كذلك الاثنان اذا ورث قصاصا على ابيه سقط من النجاشي انقصا وان كانا  
امدادا ولي واحد القاتل وان سقط فلا قصاص ويجب ابيه الجميع من الكلاصة ومن  
ورث قصاصا على ابيه يقتل ابيه شلح سقط لموتة المدة من السراقة ان يقتل  
الزوج زوجته فميتا ولا ينجى من الجرح به من الجرح ومن ورث قصاصا على ابيه سقط  
والدم والاصبا واهدات من ابي حنيفة لا نوا كالتب ما سوا الجرح المقتول من انقصا  
منذ ولد ولو عطف من الكلا او بعض من النجاشي من الجرح من الجرح ولا يبرأ من طاعنه  
من النجاشية وشبهه بعد سبع به فان في هذا الفعل المقتل معنى



[illegible]

ان تعلق بها ثم قلنا قد ضرب وان تعلق به الا ثم قصدا يقتل او لم يقتل فانه متعلق  
في شرا بالمتعلق الكثرة فلا يجمع الالة ولا خود فيه لعدم المباشرة وفيه منسقة  
على الا قد تم الا انما اراد انما المطلق اسم لا يقتضيه الحرفة ولا ياب وفيه اي يمتنع  
بعد وثوقا وعلينا ان يكون يمتنع عقلي به ما يقتل على الخراود ويقتضيه به انما  
المتراخي ولا يصحح بها فهو سبب هراوة ولا يصحح بها الا انما انما الله ان قال واذا  
شاهد الشهود وان ضربتكم ثم ان صاحب فراسا يقتل مات فغيره القود اذا كان له ان  
الاشايت بالمشاهدة كذا ثبت عينا في ذلك انما يقتضيه بالاشايت والاشايت على قتل  
والعهد يقتضيه على الارب لان المقتل بسبب الضرب انما يكون اذا صار بالضرر بسبب  
فراسا يقتل مات وما يدركه اذا ضرب به يقتل فانه مقتول فانه مقتول وان ساءم اقتضيه في العهد  
كان او ثقتي والحد وان لم يلم بلم من العهد وهدم العهد في ذلك والحد انما هو  
مال الشيخ لا يعدم من القتل في بابي فخره من ماله المقتل بالقتل والقتل والقتل  
قتل فاعقل لا يقتل مقتله بالقتل بالقتل والقتل والقتل والقتل او يقتل  
وغيره انما يقتل مقتله بالقتل بالقتل والقتل والقتل والقتل او يقتل  
ربط مقتله بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل  
سبب مقتله بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل  
تأنيب مقتله بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل  
بمن دام على القتل مقتله بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل  
القتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل  
منه فانه مقتله بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل  
وكذا انما يقتل مقتله بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل  
شبه مقتله بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل  
في الارض بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل  
على مقتله بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل  
ما يقتل مقتله بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل  
او سبب مقتله بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل  
على القتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل  
وغيره مقتله بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل بالقتل

على ان الله اعلم من الجرح يعلى في قبض اليه ظاهر او باطنا وغيره يخصها باطنا لا ظاهرا  
 وتوحيدها باطنها والباطن والقصص لا يتوحد بالسيغ لا مقتضاه وفيه مع الظاهر والباطن  
 فلا يتماثلان وشخصية كل واحد منهما فينبغي ان ينقل بالسلخ دون ما ينذر وهو  
 انقل بغيره وقوله عليه السلام من قرق قرقه ومن قرق قرقه لم يمت مرغوبا  
 وانما هو من كلام زباد او من قول علي السباست واذا لم يكن القصص غنمه يجب  
 ان لا يذبح على العاقلة لانه من ذبحها لم يذبحها لولا غنمة حتى تشبهها او غير غنمة فصرأ  
 تشبهها او مراد من شأني قوله قال احمد واما لك طائفة في غنمة من غنمة من القردة  
 او ما يقتضي في الشفرين بالاداء انقل بغيره الكسيرة وكلاما يقتضي به غنما ولكن لا يجب  
 فهو ليس بعد من ابي غنمة لا يجب القصص على ما يشبهه عند طائفة من الكسيرة من غنمة  
 البهار والصحيح قول ابي غنمة من غنمة السرو في الكسيرة والفتوى على قول البهار  
 في غنمة والصحيح قول ابي غنمة من غنمة طائفة ان يذبح من الغنمة التي هي كسيرة  
 المنوق واما ان قال بالسكون وهو مصدر غنمة او من غنمة غنمة فاعلم ان الغنمة من  
 جميعها ومن حكم هذا انقل بغيره وان لا يذبح على كسيرة وجوب الغنمة من غنمة على العاقلة  
 وروى ذلك المغيرة بن شعبة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه اجماع الصحابة  
 من الحيوط واذا اذبح في غنمة البهار على رجل دم ابي وادعوه فليجب فانما البهار  
 قتل اياه عند ان القصص لا يتوحد حتى يغير الغنم لان الغنم ربما يكون  
 هذا استيفاء القصص من توهم القود فلا يكون في غنمة حتى يغير الغنم من البهار فاسته  
 واذا قتل الرجل عدما لم يطلب دمه وانما البهنة انه لا يرثه لا وارث له فسر  
 وانما الغنم البهنة ان له فان الغنم لا يملك لاجل من استيفاء القصص على غنم في ذك  
 حتى يظهر صفة في ما قاله الغنم من ان سار اذا قتل الرجل عدما ترك ذكته فصار  
 وكبارا لا ذكرا حتى استيفاء القصص من غنمة من غنمة من غنمة لان القصص  
 احد من غنمة انقل بغيره واما ان قال ان البهنة استيفاء كمال كسيرة البهنة واما اذا  
 كانوا كبارا كلهم وعضهم فبب ذلك ان البهنة الغنم الكسيرة والجميع على ان لا يذبح  
 بالقصص من غنمة الغنم لان المقصود من القصص الاستيفاء والجميع على ان لا يذبح  
 من الاستيفاء بالجميع من البهنة ومن قبله واما ان قال في غنم غنم فانما الغنم  
 البهنة انقل بغيره من الغنم فانما البهنة غنمة ابي غنمة من غنمة واما ان لا يذبح  
 البهنة فبب البهنة ولم يذبح ولكن حبس الغنم من غنمة من غنمة بالجميع واما البهنة

ان لا ينفصل ما بينهما من كمال غير الغائب لان المقصود من الغيب والاستغناء هو ان لا  
يتمكن من الاستغناء بالاطلاق وانه انما هو الغائب لانه صار منها بفعل وضمهم  
بجس من كماله واذ انشأ الرجل وله ابناء فانما هم اخوة بغيره بغيره على الفعل لانه لا ينفصل  
ويعين انما ان يدعى العبد او المملوك وان كان يدعى العبد فانما ينفصل بالانفصال  
فلم ينفصل الغائب بل اطلاق من الغيب ولا ينفصل الاطلاق الا انشأ فقال احداهما ان يفر  
بالفعل او يشهد عليه رجلا وانما ان يكون احررته بالعين وانما ان يكون مملوكا لا بد  
ما من من الغيب بل انما هو الغيب لان الغيب لا ينفصل عن الغيب بل انما هو الغيب  
موقوفه بالانفصال بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب  
انما لم يفر الا بالاثبات فان امرها بغيرها ما ثبت قبله بالاستغناء وكونه موقوف  
والامر فحق قول من اخبرها انه ليس له بعد العقوبات بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب  
الاستغناء من الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب  
لا يكون من الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب  
الممكن لا يكون من الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب  
والانفصال فان الوكالة لا تنفع باستغناء ما مع غيبه الموكل عن الجس لانها تدبر بالمشابهة  
وشبه العقوبات بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب  
عدم الجس بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب  
من غيبه بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب  
استغناء العقوبات بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب  
مع غيبه الموكل من الجس لانها تنفع بالمشابهة فلا يمتنع ان يكون موقوفه من غيبه بل انما هو الغيب  
نوع غيبه وقال الشافعي رحمه الله تعالى انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب  
يكون استغناء ما مع غيبه الموكل من الشرح لانها تدبر بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب  
لا ينفصل بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب  
الشيء من شرح الجس ايضا والعقد انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب  
موقوفه من الجس بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب  
لواحد منهم ان ينفصل من الجس بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب  
قدر الميراث وليس لاحد ان ينفصل من الجس بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب  
لا يكون باستغناء الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب بل انما هو الغيب

فانما هو الغيب بل انما هو الغيب

ثم التفتدب ثم القصاص والدية لورثة القتل بعد تقدير الميراث وكسب لاعدان  
 يقتضيه مقتضوا ولو كان كذا او صغارا للكبائر ان يقتضوا قتل او انتقام  
 روح لا يقتضوا والاراضي ذكر كذا مع التفتدب ثم القصاص والدية روح  
 استدلالا بما يروى ان عبد الرحمن بن ملجم قاتل عليا قتله الحسن به قضا ما قد  
 كان في اولاد وصغار ولم ينظر في قتلهم والمقتضى فيه ان من الكسرة ثابته استغنا  
 جميع القصاص ويسبى في استغنا وسلبته فهو محقق فيمكن منه ان لو كان الواجب  
 واصا واجبا فذلك لان القصاص يجب للورثة على سبيل الخلافه في المورث  
 فان دعيه بعد موت المقتول وقد خرج المقتول من اهل البيت اهل الوجوب  
 الحق له ثم التفتدب ونحوه ما يفتي بقوله اهل حنفية روح واصحابه جدا ولو  
 خالفه ما جاء يقتضيه باليهما ووجوب العلى او لا يترك قول التفتدب روح اصلا جدا  
 فان وافقه اصحابها لا يقتضيه بقوله الاخر لا اراي مصلحة في ذلك ولو لم يجد الدية  
 عن الحنفية روح واصحابه وجد من المتأخرين يقتضيه ولو اختلف المتأخرون فيه  
 بختار واحد ام ذلك ولو لم يجد من المتأخرين يفتدب فيه بما به اذا كان فوق قوته  
 الفتوة ور اهل الفتوة فيه وان لم يكن ما قلنا لا فاقيل الائمة لا بد ان يكون  
 عدلا اهل الشهاده ويقتضيه بما يقتضيه الفتوة حتى لا يفتدب قضا واليهما والى  
 يهود وبنو القديس من القصاصه واذا كان بين صغير وكبير فالكبير وان يستوفى  
 عن الصغير ويسبى له ان يستوفى من الكبير القصاص ثم القصاص انما هي القصاص  
 اذا كان بين الصغير والكبير وبين العاقل والجهنم تفر والكبير والعاقل لا يفتدب  
 عند اهل حنفية روح قلنا انما اذا لم يكن الكبير ولما للصغير والشقيق روح مستغنا  
 في القصاص المقصود لا ياتى العقل فيقتب ايتا به نحو قوله عليه السلام قال بين  
 صغيرين وقوله ومن قتل قدامه قود والعاقل لا يقتب ومن بين جميع ان لم يفتدب  
 قال لانه احسن ان شئت يقتضيه بغيره واحدة ور وية اشغال له ان شئت فقلته  
 وكان في قوله صغار فلما مات قتله الحسن وكان ذلك بمقتضى القصاص ولم يترك عليه احد  
 القصاص اذا كان بين صغار وكبائر للكبائر ان يستوفوا ولا ينظر وا  
 لو كان من غير القصاصه واذا وجب القصاص يقتضيه او مقتضوه في النفس او فيها  
 ان النفس قد اب قال الحق الاب في هذا القصاص فان الاب يترك استغناؤه  
 القصاص على ما قلنا في الشقيقه كما يترك ذكر الشقيق الاسلام في شجره وذكر الشقيق الامام

في الله



[illegible]

[illegible]

المتبع من دارهم بالري كي لا يدخل نفسه من المسبوط اما علميت بالايج اجنوا كونا ولو ذلك  
 لان هذا ري صاحب ما قوله من لا يكون من مضمونا عليه بخلاف ما اذا اري صيدا اما صاحب  
 او مباحا كنه تجب الميتة انما تجب الميتة لان لا بعد في من المسبوط ومن جاز ان قال  
 من نظريه وانه قوم فرموا عليه فلا يخفى عليهم المصلحة المسكنة جهونا انه فقد الاطلاع على  
 جورا اتم فوجب ان لا يجب فيه الميتة كما اقول راسا ومنه ولو نظريه دار قوم ومنه  
 سم ففقوا حينه اجمعا انه اذا دخل راسا في الدار ان لا يجب الميتة من القتل اذا  
 نظريه باب دار ان فقرا رخصه صاحب الدار لا يضمن ان لم يكن تخلفه من قس  
 في الدار فان امكن يضمن ونال الشك في لا يضمن في الوجهين ولو دخل راسا  
 فراد صاحب الدار ففقه عليه لا يضمن بالايج لان شك في ملكه كما لو فقد الفضة في باب حتى  
 يقتله لم يضمن وانما الخلاف في ان لا يضمن من خارجا من اليه انية شرح الهداية فان علم مسلما  
 يضمن قتل جاوره العمد ومكر ما يقتله بالري وهو يعلم حاله يجب القود قبا سالا انه عمد  
 محض منه لا شكي في لا قول لان كون المقتول في موضع اياته افضل ليس شبهة في  
 استحقاق القصاص وعليه الميتة بالري لا كذا في شك البزوي وقد يكون ان يخط  
 القود باختياره في الري الى شخص من كافرا فاذا هو علم واذا سقط القود  
 فيه بالشيء لا ميتة في الميتة في جلد من القتل ان كل رجل جرح رجلين خطا ولم يجرم هذا فوات  
 بينهما لم يجب القصاص فكيف شبهة هذا في الجاهل العمد ومنه ايضا فقد اجمعا ان الشبهة في  
 من القصاص ومنه القصاص يخط باو في شبهة كما في الحقيقة من الشبهة ولو  
 رجا جرحا قتل اخاه عدا بالاسلح او اخر القاصي عده واول ان قتله قضا صاعن  
 عليه او قال ارتد عن الاسلام فقتله صاحب الدار يقتل منه اذا اقر به من الشبهة  
 من جرحه في رجل ري جرحا قتل اياه عدا او قربه عده واول القاصي قتله عدا  
 القصاص عليه او ارتد ولم يعلم الا من وسعه ان يقتله وسيع مراه وسيع  
 اقربه ان يمين الا من عليه ثم القصاص في حال ولو اري الا من جرحا قتل اياه او اخر  
 منه في قتله ثم قتل او اوى الاستحقاق في قتله شرح الآثار ثم ابو هريرة سمعوا  
 علي بن ابي طالب سبهم انه يقولون انا خير منه والله افر منه يعني سبهم سعد بن حبة  
 في سعد بن حبة رسول الله عليه وسلم ارايت لو وجدت مع امراتي رجلا  
 يمشي عني ياب من شهيد او قال عليه السلام علم كل واحد فيك باحق ابي لا عاكي  
 في قتل ذلك فقال في هذا الحديث بدل لان من قتل رجلا ثم اوى ان وجه

بائنظام فضا

مع امراته لا يقطع عنه القصاص بيمينه بل كونه مستحقا للمرجم مما لا يوافق  
اصل الباب ان من اقرب السبب الضمان ثم اولى ما يبرأ ومن الضمان لا يقطع الا باليمين  
في اقرب السبب الضمان فالقول قوله واعلم ان ائمة الفقه لا يمانون بانه مقتضو قوله  
الضمان انما لا يكون الا في السبب الضمان فيكون القول قوله ثم انما يبرأ ولو قال قلت  
بالسبب ثم قال كان علي قتل فلان لا قال قلت فلان او علي كان يميني بخون او كان  
ولو ان قتل فلان لا قال قلت فلان او علي كان يميني بخون صدق او اخرج من قوله  
لم يصدق ثم المذهب في مذنب السبب في وان وجد رطلان في امرأة ولم يكن اليدين  
الا بالقتل فقلته لم يمينه عليه في يمينه وانه لا يمين في قتل مني وان اذني ان قتل  
لذلك وانكر الاول لم يكن يمينه لم يقبل قوله فاذا سلف الاول حكم عليه بالقتل ولا روي  
ابو هريرة ان سعيد بن جابر قال يا رسول الله اني لو وجدت مع امرأتي رجلا  
امره حتى اتى بارتبه شيئا فقال نعم فدل على انه لا يقبل قوله في غير يمينه في الكفرية  
المخفية وفيه ابي حنيفة في قتل ودينه وار قال ما جاهدنا من علي بن ابي طالب  
فقلته ان كانا مسوقا بالسرقه فلا يمين عليه من الكفارة وان قلته في رايه انه لم يمين  
ثم يمين ان رجل صالح ان يقض في الاستحسان عليه اذ لا يمين عليه في هذا  
ان يمين احكام الامور وهو لا يمين في الفروع با برهانها بالبرهان في هذا كما في غيره  
الامر مني وان في ايمانك والمعاذات والادعاء بعلي بن ابي طالب انما هو كالحكم القطع  
في حق الامام من الاسرار قال علي بن ابي طالب لا يقبل الله مني يمين من ولا الله يمينه باليمين  
ولا يحكم به في الحق في يمينه هذا لم يقبل علي بن ابي طالب في يمينه باليمين  
على ما روي في يمينه الهمداني ومالك في يمينه يمينه وانه لا يمين من  
اهل البيت ما وجب يمينه الا في واحدة او اربعة فقلت الا باحدة بغير يمينه والذين  
ولا يقبل من يمينه في غير الرواية لم يكن يمينه الا باحدة في يمينه من الاسرار في  
اذا كان الشريك غايبا كسب لان ما في يمينه الاستحسان في يمينه السقوط في حق الغيب  
ومع يمينه الاستحسان لا يمين في القصاص من المسبوق ولو كان لا يقبل يمينه السقوط في حق  
حق الغيب ومع يمينه الاستحسان لا يمين في القصاص من المسبوق ولو كان لا يقبل يمينه  
فقط احداهم قلته لا في يمينه ويمينه في ما قلته هذا الاول في عليه نصف كونه  
في ما قلته فاذ اقص ورنه لا يقبل الدين من يمينه في جميع اقسامه في ما في الحقول في  
الدين فان قلته في الاول فان كانا بغير امر الاول فهو عليه يمين القصاص لانه مقتضى

في حد ذاته لا يوجب قتل الولي القاتل خاصة وان كان خطا بربك الذي عليه عاقبة وان  
كان باسره لا يوجب شيء لانه قتل باسره فان حاله في القتل انما امرته ان كان له شيء  
في ذلك لا يوجب شيء لانه قتل باسره فان حاله في القتل انما امرته ان كان له شيء  
يوجب ذلك يقول فيه قياسا واستحسان في القياس يوجب القصاص وفي الاستحسان  
يوجب الردية وبما قياسا الى القصاص مما ثبت في ظاهره ان هذا بقوله انما امرته  
قصد الاجابة فلا يصدق وفي الاستحسان لا يوجب القصاص لان قول الولي  
انما امرته بغير شبهة في وجوب القصاص فلا يوجب ولا يجب الردية مما ظهر منه  
واذا كان التهم بين اثنين تثبت القصاص فيهما ثم ان الساكنة قتل القاتل قتل  
فمنه على وجهين ان قتل لم يعلم بقول الشاغل في القصاص ان يقتل الساكنة  
وفي الاستحسان لا يقتل وتجب الردية بالقرينة بين هذا وبين ما اذا رمي  
سهما الى شخص او قتل شخص على علق ان عرقه فظهر انه من حيث يجب  
الردية على العاقلة وجعل ذلك خطا وان اذا علم باليقين في ذلك قتل ان  
لم يعلم بالقرينة وقال قتل ان قتل على عاقلة لا يقتل فيمكن يجب الردية فانه  
انما علم بالقرينة فقتله فانه يقتل من القصة وان علم الرمي انه مسلم وانما خرج  
بكرها فقتل الرامي بالرعي وقتله فاقصاص ان يجب القصاص لا يابى ان يعلم  
قتل مسلم عدا الا على وجه التدفع عن نفسه فوجب ان يبادر به كي لا يكون المقتول  
في صف المشركين وفي الاستحسان لا يوجب لان الرمي الى صف المشركين في  
صف المشركين بصورة تهم والصدور تورث شبهة القصاص بسقط بالشبهة  
هذا كما قلنا فثبت ردفت اليه غير امرته فوطها فوردت فانه يثبت القصاص ان  
لم يكن هناك حقيقة فرائس لانه يصور بصورة الفرائس وكذا في مثلات المشك  
ولكن تحت الردية لان الحال تثبت مع الشهادت وقد اخذت ايضا فتقوله ويكون  
الردية في حاله لان فعله عند تمام القصاص ويوجد شبهة فادرجل قاتل فاقصاص  
والردية على عاقلة بدخلهم مما يجب الردية ولو كان في البيت رجلان فوجد  
احدهما قد قتل فانه على عاقلة الاخر فقتل في وقتل وقال محمد بن الحسن لا شيء عليه  
في القصاص لا يوجب ردع ان القاتل ان لا يقتل بنفسه فلا يوجب ذلك  
اقولهم ان لو وجد قاتل في محلة لم يقتل ابدا هذا المشوهم وان وجد قاتل في المحلة  
فانفذ على قومه ويدخل العاقلة في القصاص ان كانوا حضورا وان كانوا غيضا





[illegible]

[illegible]



14

[illegible]

Liu,



وذلك في انما ثبت في قرينين كانا بينهما قتل و قتال في عهد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وفيهم قتل من زنا او من وجده من ثلث فممن هذه الامة لم يجل الله عليه  
عليه وسلم الديات فصاعدا بعضها بعضا وفي الرجل يدته الرجل وفي المرأة يدته المرأة  
وفي العبد يدته العبد مثل ان العبد ان يقتل او قتلته ثم اصابه بدم وهذا قول الشافعي  
والثالث قول الجرحي ان لا يجل العبد الا ما حرقت عيدا فهو قود خان شادوا في العبد ان  
يقتل او قتلوه و خاصوهم بثلث العبد من دية الحر وادوا اليه او ليا هو بقتله و دية العبد  
عبد يقتل او اضرب قود خان شادوا و ليا هو بقتله العبد و خاصوهم بثلث العبد و  
اخذوا بقتله و دية العبد و ليا هو بقتله العبد و خاصوهم بثلث العبد و  
و خاصوهم بثلث العبد و أخذوا بقتله و دية العبد و ليا هو بقتله العبد و خاصوهم بثلث العبد و  
شادوا و ليا هو بقتله العبد و دية العبد و ليا هو بقتله العبد و خاصوهم بثلث العبد و  
رجلاني بقتله و دية العبد و ليا هو بقتله العبد و خاصوهم بثلث العبد و  
ان هذه الحكم كان ثابت في اول الاسلام ان يكون الرجل بالرجل والمرأة بالمرأة  
والعبد بالعبد ثم نسخ بقوله وكتبنا عليهم فيما ان النفس بالنفس والدين بالدين  
وغيره اقول ان من مباسم من الكفر و تقتل او يكره العبد بالعبد بالعبد بالعبد  
قوله فانه وكتبنا عليهم فيما الامة و قوله فانه كتب عليكم القصاص في القتل وقوله  
عليه السلام العبد قود من الكثرة و دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس  
و جلد و نه و منه و دية كل سن خمس مالا بقر و خصاله و دية من قتل العبد  
من شرح النبي و ي اعلم بان الوصية ايجاب الملك بعد الموت كالميراث الا ان الفرق  
دفع بينهما ان الميراث يدفع في ملك الموارث من غير قبول والوصية لا تدفع في ملك  
المواريث من غير قبول والقبول بخلاف بين قبول بالشرح وقبول بالقبول بالشرح  
ان يقول قبعت بعد موت المولى والرجل ان يقول المولى قبل القبول والرجل  
بعد موت المولى قبل موت المولى يقول المولى ان يكون ذلك من ان لا يرثه من التهنيت  
ولو مات قبل القبول او لم يملك داره و ماله فقبوله من القبول لان الولاية في  
مال الصغير الى الاب و وصية ثم اب و وصية طلق ما تالاب و لم يوص احد من الولاية  
الى العبد هو اب الاب ثم اب و وصية ثم اب و وصية فان لم يكن فالتعاليق ومن نصية  
التعاليق فلو لا كلامه لا يراعي رة بالمروفي في مال الصغير منه انصاف للاب والعبد و  
فيها اجارة عبد الصغير و سائر الاملاك و احواله فانما يجره ولا يمن الصغير في جرحه

فان لا يملك التجارة مال الصغر لانه ليس بغير هو ولا به التعريف في مال الصغر  
 من القصد اذا اذن الفاعل في التجارة ولرب او بعد صار ما دون الوارث  
 يختص بالشركة المستوفقة بالدين بينهما بالدين المستوفق من ملك الوارث  
 حتى لا يملك بهما ولا يشترط في لم سقط الدين لا ينفذ ولو اشترى ثم سقط  
 ينفذ من الشركة ومن سقط منهم وهو يقدر بكسره الوارث او ينفذ من المهر اجبه لو  
 اذن الفاعل في التجارة بالدين في مال الصغر او بالدين في مال الوارث في مال الصغر  
 الزيادة فان راو في الكف من الكف من الفصول الوارث لا يملك به الشركة  
 المستوفقة بالدين الا برضا الوارث من يبيع لا ينفذ من ماله في ربح الدين  
 الشركة اذا كانت مستوفقة بالدين كانت ولا به البيع للفاخر لا يورث لانه لا يملك  
 للورثة فيها فلا يكون لهم ولا به البيع من ماله في التجارة ان تمام في الدين  
 مات عليه ومن مستوفق الشركة في مال الوارث شيئا من الشركة لا يكون له من ماله  
 الوارث ولا برضا لم يذكر رشيد الدين في فتاواه الشركة اذا لم يكن مستوفق بالدين  
 والمفهوم ان الشركة بالدين لا ينفذ من ماله في بيع المهر فيصير ينفذ من ماله  
 وليس له ولا به بيع نصيب فيه ليقض الدين لان ذلك ملك الوارث الا ان كان  
 الشركة غير مستوفقة من شرح المولى في الاول لا ينفذ في الصغر والصغيرة بالدين احد  
 الامرين اما في المصالح او في المنافع اما في المنفعة فهو من كتاب المصالح اما  
 ولاية المصالح في مال الاب ان كان حيا وان كان ميت فالي الوارث الذي يملكه الاب  
 وصيه ثم الي وصي وصيه فان مات الاب ولم يوصي اليه احد اوصيات وصيه ولم يوصي  
 احد اوصيات اليه اليه احد اوصيات اليه فان مات الميت فالي وصيه ثم الي وصي وصيه فان  
 لم يكن فالتقاضي من نصيب الفاعل فهو لا وكلهم ولاية التجارة بالدين في مال الصغر  
 والصغيرة وهم ولاية التجارة في النفس والمال جميعا في المنقولات والاصغارات فان كانت  
 بيعهم وابتاعهم على قسمة او كسره او غير ذلك قدر ما يشاء من الناس في مثله ما روي  
 كان قدر ما يشاء من الناس فيه لا يكون لهم الصغر في بيع الدين في ماله في بيعه  
 يكون ولم يشترط في الكتاب شيئا اخر في مال منس الا انه المولى في اجواب اما اجواب  
 المتأخرين انه يكون باحدى شرائط ثلث اما ان يرضى فيه رجل يصفه فيله او  
 للصغر ما فيه المنة او على الميت ومن لا مال له الا اذ ابر بيقته من الشركة اذا  
 كان على الميت ومن اودع بوجبه وراهم او تاسير وراهم ولا ينافيه



4

[illegible]

21

المرئىة او بعينهم الوحي اليه القائه فانه لا يخطئ له ان يؤخره حتى يبدى له منه ما يشاء  
لاحي الوحي اذ ربه ورضي به وانما كره قد يكون لظلمته في شئ من شئ من شئ من شئ  
لاحيته في القائه اليه الاستبدل برأيه ان يعلم منه حياته عموما لان الوحي عند  
عينه لا ياتيه وانما هو ان لو يعلم حياته بعد يؤخره والقائه بعد موته فالحق في  
في النظر فيقول ويقيم فيه مقامه نظر الامتياز من شرح النبي وي قال لا يورث  
انما يكون الاخرار على ثلث مراتب اما ان يكون الوحي اليه ولكن لا يكتفي القام  
على ما لم يقرر وغيره خلقا في ان يند عضده ما بين اخره ولا يؤخره لانه ايقن  
و اما ان يكون الوحي اليه فورا امكنه القيام على ما له امتياز والخط و ما يخلق  
ايدهم الشرف ليس للخلق ان يؤخره وان يكون الوحي فورا قد ظهرت حياته  
نظرا في ان يؤخره وينصب وصيا اخر اجنبيا في لا يورث تركته المثلت في لادوي  
وعن ابن عباس قال كانت تيسر في فاش عن اذا اتته القائه قال في  
قول الحق راجع يجعل القائه بعد غيره قال ابو يوسف راجع بكم به مبداه وهو  
القبول لان اياه لو كان حيا وجف عليه مال الصبي بخرجه مبداه فالوحي اولى  
به القائه في الوحي لو كان بعد موت المولى وصيته وليس له وصيا وهو ما يشاء  
حال حيا في الوحي وكذا علم ان كل واحد منها ينفذ في الخط الاخر والعبارة في الوحي  
بعد الموت هو اقتار رعايته رجل حال لا فرق وصيته بانفاضة تباركي واز في زمان  
ما ليس من قبيل بعد وصيته تركته وكذا لو قال قتلهم وتم بامرهم ما يجرى بمراده  
ولو قال المرفق ثم كارههم واز في زمان ان يكون بعد موت المولى في زمان  
ما يصابح من ان يصير وصيا من صفوان القضاء وسبيل من امراته قالت زكية  
في مرض موته اياه من ثم اولاد في فقال اميكه واسك اليه الله تعالى قصير المراه  
وصيته ثم التفت اليه اذ هو اليه رجل في نوع يكون وصيا فاما نواحي كل خلقا في حيا  
از في زمان من ان يترك الوحي اذا سطرته الوفاة فادعي اليه رجل اخر فالحمد لله  
او هو اما ان قال او وصيت اميكه في مال الميت الاول في هذا الوحي يكون وصيته  
في اكثر كذا في واما ان قال او وصيت لك ولهم في نوع في هذا الوحي يكون وصيته  
في اكثر كذا في واما ان قال او وصيت اميكه في تركته في هذا الوحي عن التمسك راجع  
في وصيته في اكثر كذا في وقال صاحباه هو وصيا في تركته فاحسنه من شرح النبي وي  
قال وكل من عني صار به صاحب وافر اش غم مات عنه صارت حكمكم الحكم المدينه

هم اياما ويومين فيكون من مرض الموت الذي اصابه فيقول بعضهم الذي لا يقدر  
 ان يقوم الا ان يقبضه الله وقيل اذا كان صاحب فراشه وان كان يقبض  
 يقبضه وقيل اذا كان لا يقدر على المشي الا ان يهاوي بين اثنين وقيل اذا لم يقدر  
 ان يمشي فاما يهاوي من شدته او انه يحب ما يذوق الكوز ثم كوز اخر وكان يرضاه ولو كان  
 لو ان الله اعطى ان يمشي لكان فيه قوة ويكوز بفرقة قال القصة يقول الذي عاين  
 لم يقدر ان يمشي فاما يهاوي اليه او يقول في قفا ويهاوي او الهن وسئل ابو نصر  
 انه يوسس على به حبي وهو معلول غير انه يذيق ويحبي ويقوم قال فان المريض  
 الذي لم يصب اخراره لو ان الله لم يكله ان يصرق في ما يرضيه وفي قفا ويال الله  
 سئل من هذه المسئلة فقال كثرت فيه اقوال المشايخ واعتقدنا في ما قال محمد بن  
 الفضل ربح وهو ان لا يقدر على المشي في الكوز يقبضه خارج الدار ثم السارحانه  
 ثم المريض يقبضه ثم عاتمه ثم القصة فلو ان يكون مريض صاحب فراشه لا يطيق اقامته  
 لما جده ويذكر الله الصلوة فاحدا ويحاف عليه الموت وان كان له بالمرض ولا يخاف عليه  
 الموت كما فعل في الاسل ونحوها كما اذا كان مقعدا او رخصا خذا لا يكون في حكم المريض  
 الا اذا تقبضه حاله ومات ثم ذلك التقبض فانه يغيره من حاله ثم التقبض سبعة اشهر  
 ثم ثلث مال الميت وصاحبها عليه بما يذبحه مرضه وحده فانه وما يذبحه في البيت والشرع  
 والابنارة والاسبغبار والمهور وحق كتابته في مرضه وحق مذبذبه من الظلمة  
 ومرض الموت في كل واحد واختار العقوي انه اذا كان الاثاب منه الموت  
 كان مرض الموت سواء كان صاحب الفراش او لم يكن ثم عنوان القصاص وكذلك  
 اذا ادعى الواحد من الورثة يتوقف الوصية في اجازة ياتي الورثة وفي قفا وي  
 انشع ربح المريض اذا قال لا خير في هذا اولادي وانتم ابرهم او قال بخاري واري الخ  
 فزندان من ابيهم من كان ايضا الله من العتول وكذلك الوجه اذا اخوهم في بيت  
 معن ما بعد نصف الاستخفاف في الوكيل بالبيع والوكيل بالقبض من غير ان يبيع من جهة  
 وما كان يستخف لان اليقين لربا والكتول ولو ان الوجه صريحا لا يبيع كذا الاستخفاف  
 فاما الوكيل فبابه عن الموكل والموكل لا يبيع كذا امر فام فبابه من السراج  
 لا يستخف الا ب في مال القبيح ولا الوجه في مال ايتهم ولا الموت لم يفسد مال الوقت  
 ثم القصة وكثير من المواضع يكون القول قوله وان اليقين منها في مال الوجه بينهم  
 انفسه فليكن كذا امر ما كان وذلك نفقه منه او قال ترك ابو بكر رخصا او قال الخ



اشتهرت لك رفقاً وادوية الفتن من مالك والنفقة عليك فهو علق في ذلك  
كل مع اليقين ثم لا ان شيئا كما انما يقولون لا يستحسن ان يحلف الوجود او ان  
منه خائفة او في حجة بالحق على اليتيم او انهم على الوقف وان اليتيم والوقف في اليك  
او نحو ذلك من الامور التي لا يكون في ذلك اليك شيئا فلو لم يلا يمن او ان كان قد  
لان في اليقين تنفس اليك من الامور فانها انهم على سبيل اليك اليك ما كنت خت في  
شيء مما خفيت به وحيث ان قد رتب شيئا لغيرك فليس الصوري كلام او شيئا  
لا يجوز ان اورد لا يحلف او انك قد نفرت ذلك ان من ادعى على ميت مالا وقدم  
الوقف على اليك ولا يثبت اليك في ايراد بين الوجود فان كان الوجود وارثا حقة  
لان ان اورد في حصة نفسه وان لم يكن وارثا لا يحلف في اليك وفيها ان ادعى  
على رجل ان يورث اليك شيئا ولا يحلف اليك وفيها ان من ادعى على الميت  
مالا او شيئا من حقوق وقدام وصية الذي ليس يورث اليك الحكم فليس له يحلف فان  
والكقول والكقول على اقرار وليس يلزم في ذلك لا يثبت الا حق الصغير  
لو كان له الوجود وارثا يحلف لانه يحلف اليك في حصة ومنها انه اذا ادعى  
على ميت او على اليك اليك هذا انك تحلف اليك في حصة ولا يحلف حشر الطرقات  
انما في يد احد الوجودين فان لا يحلف في حصة حصة ولا حصة من يورثه  
شيء سواء كان مما يحلف اليك او لا يحلف اليك ولا يحلف الا بالحق والحق  
في حصة الميت  
لا يثبت على العينة بمال ولا يثبت الفاسد على صاحب الفاسد انما هو الزوج  
والزوجة فان لا يورث عليها واليها يكون لذوي الارحام من العينة اعلم بان  
الكفار يورثون فيها بينهم بالاسباب التي في حصة يشك المشكوك فيها بينهم  
مورثهم والفقير ولا يورث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر ولا الذي هو في ولا يورث  
بالنكاح واما ما هو متفق ثم المعاني في الامور التي لا يكون والرق ومثل المورث  
من حصة الميت وموتيرك في حصة نصف ما ترك واما ما في حصة فان لم يكن له  
حصة فلها الثلث من العينة اول من حصة بينهم بالاسباب التي في حصة  
العصبات من حصة الميت ثم يولي العتاقة ثم اورد وذوي السهام ثم ذوي  
الارحام ثم يولي الموالاة ثم المقرين بالنسب ثم البكر اربعة اقسام المطبق في  
مستحق او مقفلة من حصة فرض يولي لها حصة الفرض وقسمة واليها في المستحق

هذا هو الحق  
في حصة الميت  
والزوجة فان لا يورث عليها  
والكفار يورثون فيها بينهم  
مورثهم والفقير ولا يورث  
بالنكاح واما ما هو متفق  
من حصة الميت وموتيرك في  
حصة نصف ما ترك واما ما  
في حصة فان لم يكن له  
حصة فلها الثلث من العينة  
العصبات من حصة الميت  
ثم يولي العتاقة ثم اورد  
والارحام ثم يولي الموالاة  
ثم المقرين بالنسب ثم البكر  
المطبق في مستحق او مقفلة  
من حصة فرض يولي لها حصة  
الفرض وقسمة واليها في  
المستحق

